العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

# أربيل يا نجمة الارض

إحسان شمران الياسري

اليوم، قِبْلَةُ الدنيا، أربيلُ الحبيبة، تهفو اليها قلوب الامة الصابرة، ويقطرُ من ثناياها عِطْرُ الامل الموّشى بألف نافذة للغد..
اليوم، طاهِرةُ المدن، ومساحة الألفة، ومورِدُ التماهي، تفتحُ ذراعيها لاجمل المخاضات الغالية، وأندى التراتيل التي غابت بعد ثمانية اشهر بالكمال والتمام..
وبعد ان صار اليأسُ هو شاي العصر وخبز العباس ومنار جلساتنا، تنهض اربيل التي اقلقها الانتظار، واستوحشت من زمرةٍ آمنتْ، ثم تراختْ، ومن زمرةٍ لم تؤمن، وظلت في حِراكِ..
أربيل في مطلع التاسع من شهور اليأس تركض في وجيب قلوبنا، مُحَمّرة الخدين من زعل الشهور..
أربيل ينقُصَها مدار الكون كي تبقى تدور.
أربيل هذا اليوم تحمل المصائب كلها، والمتاهات العجيبة كي يفوز مسارنا المأسور.. ويمر من بين (البوبيات) العديدة حلمنا (المنذور)..
اربيل تحتملُ الشجاعة إن تردد سيفُنا، وتواجه الكون الأسير..
لن استميح العذر سيدتي، فلقد عَبَرْتِ دماء الخالدين لتكتبي:
هذي بلاد الشمس فاحتملي البقاء..
هذه شموس الفائزين وهمهم..
هذي هموم الراحلين وأمسهم..
فلقد تَخَلّد في مدار الشمس اسمُكَ يا عراق..
أربيل سيدتي التي نهفو لها، وعزيزة الصبر الجميل..
أربيل بارقة الشموس، كأنها، فجرٌ يؤرخُ يومنا المأسورْ والتعب الجليل..
فتحّفزي إنْ كنتِ جنتنا الاثيرة والربيع..
واوفي بعهدك يا منارتنا الأنيقة..
ويا باب فرحتنا المنيع..
سُدّي بكّفك عن مياه الرافدين..
وتوضّئي، وتجّملي.. وتوزعّي بيني وبينك والعيون..
يا دجلة الحُزن الموشّى.. واليوم السعيد
بشرى لأربيل الحبيبة ان تنال النُذْرَ من صّبٍ حزين..
ها انت تلتزّين في غَنج الينا..
ولَنَحْنُ في عشق الى يَوم كيومكِ سائرينْ ..
أربيلُ سجّلنا لإسمِكِ نجمةً..
ولسوف نمنح أهلكَ الاخيار، تشريف العزيز..
إن مستقبل أمتنا مّرَ من بابك.. وتصدّر لائحة همومك..
فغُلبت الهموم، ولم تُغلبي..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# الـديمـقـراطـيـة فـــي عـالمـنـا الـعـربـي

إيمان محسن جاسم

ما الجدوى الحقيقية من فوز المعارضة في هذا البلد أو العربي أو ذاك بعدد من المقاعد في البرلمان ؟ هل باستطاعتها التغيير؟ وهل هنالك نظام سياسي عربي يؤمن بالديمقراطية كخيار للوصول إلى السلطة؟ وكيف نفهم الديمقراطية من خلال ممارستها في البلدان العربية ؟
ما يمكن إدراكه بسهولة ويسر هو أن المجتمع العربي يعيش في ظل حالة مزمنة من احتكار السلطة من قبل قلة مسيطرة مترسخة في أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة لمفاهيم هذه القوة والتي تتقاطع معها جملة وتفصيلاً، رغم إن هذه الأنظمة تحاول مجاراة الحداثة السياسية عبر إجراء انتخابات أغلبها شكلية لإضفاء الطابع الدستوري مع عدم تغيير المخرجات الضرورية والتي تفرزها الانتخابات وهذا ما يحصل في الكثير من الدول العربية .
لهذا نجد بأن التجارب الديمقراطية في الوطن العربي إذا ما استثنينا لبنان والعراق لا تتعدى كونها ممارسات الغاية الحقيقية منها محاولة تزيين صورة النظام بشكل أو بآخر تحت مسميات الديمقراطية وما شابه ذلك .
ففي أغلب الانتخابات التي حصلت في الكثير من الدول العربية في الأعوام الماضية يمكننا أن نكتشف بأنها كرست القبلية والعشائرية والفئوية والمناطقية دون أن ترسخ الديمقراطية كخيار من شأنه أن يعيد رسم خارطة السياسة في منطقتنا ، وعمدت إلى استخدام الديمقراطية كمفهوم حضاري لترسيخ أساليب قبلية ومناطقية من خلال إلباسها ثوب الديمقراطية بطريقة أو بأخرى .
فلا المعارضات العربية وما أكثرها قادرة على التغيير وحصد مقاعد تؤهلها لذلك في البرلمانات العربية وهذا ليس بسبب عدم وجود شعبية وقواعد لها في المجتمعات بل بسبب أنظمة الانتخابات ذاتها التي تحاول جهد الإمكان تشذيب المعارضة ومحاولة خنقها عبر وضع نظم وقوانين انتخابية تحدّ من بروزها أو حتى ترشحها لخوض أية انتخابات وحتى وإن كانت انتخابات نقابات عمالية أو مهنية أخرى .
وما يمكن ملاحظته أنّ شكل الدولة العربية غير قابل للتغيير، لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها كما أشرنا السيطرة الكاملة من قبل قلة متنفذه في السلطة أمضت عقودا طويلة في الحكم واكتسبت خبرة في هذا المجال، إلى درجة باتت هذه الأنظمة تصنع شعوبها وليس العكس ، حيث إن الشعوب هي من تصنع قادتها ، إلا إن المعادلة الموجودة لدينا عكس هذا تماما بل وصل الأمر ببعض النظم السياسية أن تصنع معارضة لها وفق رؤيتها وفلسفتها بما لا يتعارض معها أو يستقطع جزءا بسيطا من نفوذها أو سلطتها.
والعامل الثاني المهم هو أن مفهوم المعارضة في الوطن العربي ارتبط بالقمع والسجن والنفي، وبالتالي بات هذا المصطلح غير مرغوب فيه من كلا الطرفين: السلطة الحاكمة التي تنظر للمعارضة على أنها خصم يجب أن يحارب ويقتلع من جذوره ، والمعارضة تنظر للسلطة على أنها فاسدة ومرتشية ومزورة وإلى آخر الاتهامات التي تملأ أدبيات كلا الطرفين ، دون أن يفكر أحدهما بالحوار مع الآخر والوصول لرؤية مشتركة في حدودها الدنيا .
لهذا يمكننا أن نقول: حتى لو اكتسحت المعارضات العربية البرلمانات ستجد نفسها غير قادرة على إحداث التغيير المطلوب في تركيبة الدولة العربية لأسباب جوهرية في مقدمتها:إن هنالك سلطة أعلى من سلطة البرلمان رغم إن البرلمان يفترض أن يكون أعلى سلطة في الدولة كما هو شائع ومتعارف عليه في عموم دول العالم ، حيث لا يمكن حل البرلمان إلا من خلال البرلمان ذاته ، وربما يقول البعض بأن دساتير بعض الدول العربية تعطي هذه الصلاحية لرئيس الدولة أو الحاكم ، ونحن نقول إن منح هذه الصلاحيات لشخص واحد من أبرز نقاط الخلل في الديمقراطيات العربية من جهة، ومن جهة ثانية بإمكان الحاكم الممنوح هذه الصلاحيات أن يحل البرلمان في أية لحظة يتقاطع مع رأيه أو إرادته، وبالتالي فهو ينسف إرادة الشعب وتكون إرادته هو فوق الجميع .
وهذا ما يقودنا للإجابة عن تساؤل طرحناه في بداية المقال: هل النظام الرسمي العربي يؤمن بالديمقراطية ؟ نحن لا نريد أن نجزم بإجابتنا، ولكن علينا أن نحدد مفهوم الديمقراطية في عالمنا العربي، هل هي ديمقراطية مترسخة وأسلوب حياتي معاش أم إنها مجرد شكليات ؟ الديمقراطية ليست انتخابات فقط بقدر ما هي مجموعة تصرفات مجتمعية ، فالمجتمع الديمقراطي مجتمع منظم ، السلطات فيه مستقلة ، الإعلام فيه مستقل ، القضاء مستقل ، هنالك دور كبير جداً لمنظمات المجتمع المدني، هل هذا موجود في فلسفة الدولة العربية ؟ هل ثمة استقلالية للسلطات؟ بالتأكيد لا توجد وإن وجدت فهي لا تتعدى، كما أشرنا، العراق ولبنان ، وربما يقول البعض لماذا العراق ولبنان ؟ والجواب هو أن الانتخابات التي تحصل في هذين البلدين تفرز حكومات منتخبة ويتم تداول السلطة وفق نتائج الانتخابات كما يحصل في الكثير من بلدان العالم الديمقراطية .
لهذا نجد بأن ما يجري من انتخابات في الكثير من البلدان العربية لا يلقى الاهتمام والحماس من شرائح كثيرة في المجتمع، والسبب هو إن لا تغيير متوقعاً منها، أي إنها تكرس ما موجود ولكن تغلفه بصناديق تسمى صناديق الاقتراع.

# نـحـو مجـتـمـع مـــدني حـقـيـقـي

ميعاد الطائي

في ظل التجربة الديمقراطية في العراق التي بدأت بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ ظهرت الكثير من الممارسات الإيجابية التي نشهدها أول مرة والتي تعكس نجاح التجربة، وان الديمقراطية ليست حكرا على احد ويمكنها أن تنبت في أي ارض نزرعها فيها، شرط أن نوفر لها مقومات النجاح والأجواء المناسبة لممارستها في فضاء من الحرية .

وتعد منظمات المجتمع المدني في العراق من أهم هذه الظواهر التي تعتبر جديدة على المجتمع العراقي حيث كان لمنظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة من زمن التجربة العراقية دور بارز في المراقبة والمدافعة والتثقيف والتوعية في ما يخص الحقوق والحريات و السياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان والنزاهة ومحاربة الفساد وتقييم أداء السلطات . وتعمل هذه المنظمات على تحقيق طموحاتها في بناء عراق ديمقراطي جديد حر ومستقل يرتكز على نظام مؤسساتي نزيه وشفاف، ليكون مثالا ناجحا على المستوى الإقليمي والدولي.
وهكذا يجد المتابع للعملية السياسية في العراق نشاطا واضحا لهذه المنظمات في محاولاتها لحماية الدستور من خلال متابعة القضايا المهمة المتعلقة بالأداء السياسي للمؤسسات التشريعية والتنفيذية في العراق .وكان آخرها رفع قضية ضد البرلمان الجديد ورئيس السن لخرقهم الدستور بترك الجلسة البرلمانية الأولى مفتوحة لأكثر من سبعة أشهر.
واليوم ترتفع أصوات هذه المنظمات من جديد لتضع الإصبع على الجرح مرة أخرى وهي تراقب عمل البرلمان وتكتشف هدراً للأموال العامة تصرف بدون جهد مقابل من خلال تسلم أعضاء البرلمان رواتب كبيرة لأشهر عديدة دون حضورهم أي جلسة سوى دقائق الجلسة الأولى لترديد القسم .
ولعل المتابع للشأن العراقي سيكتشف ان هذا الدور يعد غريبا في الساحة السياسية حيث تقوم المنظمات المدنية بالشكوى ضد المؤسسة التشريعية وتكسب القضية وتتمكن من الضغط عليها،إضافة إلى استمرار المراقبة وفضح الخروقات التي قد تمارسها أي جهة رسمية مهما كانت توجهاتها والمنصب التي هي فيه .وهذا يعد غريبا على المشهد السياسي العراقي حيث غاب دور منظمات المجتمع المدني والنقابات والتجمعات الأخرى لعقود طويلة في العراق في ظل الممارسات الدكتاتورية التي كان يمارسها النظام السابق الذي كان يسخر النقابات والمنظمات الموجودة آنذاك لصالح سياساته التسلطية حيث لم تكن إلا أبواقاً لنظامه وأدوات تساعده على إحكام قبضته على الشعب العراقي.
واليوم تأخذ هذه المنظمات دورها الحقيقي راعياً للدستور وللحقوق المدنية للمواطن في التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق وتنجح في أداء دورها التاريخي والذي راهن البعض على عدم قدرتها على أدائه وخاصة في بداية التجربة العراقية حين تمت مناقشة قانون المنظمات في مجلس النواب العراقي الذي صوّت على قانون منظمات المجتمع المدني بعد مناقشات استمرت لأشهر داخل المجلس لتعديل بعض فقراته، علما إن القانون يحتوي على ٣٢ مادة ويؤكد أن "المنظمات مسؤولة عن عملها بدون تدخل حكومي" ...
ولا بد من الإشارة هنا إلى إن أهم مقومات نجاح أي تجربة ديمقراطية هو تأسيس مجتمع مدني حقيقي ووجود منظمات تعمل على تحريك الجمود لدى الشارع والنهوض به الى حالة التفاعل الميداني والسياسي، وتكون حريصة على حقوق المواطن ولها الدور الأكبر في نشر المفاهيم والقيم الجديدة من خلال عقد الندوات لتثقيف المجتمع بضرورة استيعاب الديمقراطية بكل تفاصيلها، ولكي نتمكن من بناء مجتمع مدني يكون رقيبا على سلطة الدولة ويساعدها في عملية الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التقدم في إعادة البنى التحتية والانتقال بالعراق إلى مصاف الدول التي حققت مفهوم الدولة الحديثة التي يكون فيها الدستور عقدا اجتماعيا بين المواطن والدولة حيث يتساوى فيها المواطنون ويعيشون بحرية بغض النظر عن انتماءاتهم أو توجهاتهم وتكون الديمقراطية فيها مسخرة للنهوض بواقع البلد نحو مستقبل أفضل .

# هـــواجـــس الـشـــــارع الـعـــراقـــي

حسين علي الحمداني

بصورة مفاجئة وعكس التوقعات وجدنا بأن السفارة الأمريكية تتدخل في شأن عراقي داخلي بحت ألا وهو تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، وعلى الرغم من اتضاح الكثير من ملامحها عبر الوصول إلى أطر دستورية ما بين التحالفين الوطني والكردستاني، خاصة بعد أن قدم مسعود بارزاني ورقته التي سعت لتأكيد وصياغة المفاهيم المشتركة للشراكة الوطنية في إطارها الدستوري وبعيدا عن أية تجاوزات ممكن أن تحصل على الدستور تحت مسميات عدة ابتدعها البعض بغية تحقيق أهداف ضيقة وفئوية لا تتعدى مرحلتها .
نقول بعد كل هذه المشاورات وتقريب وجهات النظر وإيجاد قواسم ونقاط التقاء مشتركة بين مختلف أطياف الشعب العراقي ، نجد بأن السفارة الأمريكية في بغداد دخلت على خط تشكيل الحكومة العراقية عكس الاتجاه العام الذي أعلن في واشنطن ومن قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلنتون والناطق باسم البيت الأبيض بأن الإدارة الأمريكية تقف على مسافة واحدة من الجميع ولا يمكن أن تتدخل في شأن تشكيل الحكومة العراقية المقبلة.
وهذا يعني إنها لا تتدخل في تشكيل الحكومة ولا تحاول دعم طرف دون آخر ، خاصة أن مبادرة نائب الرئيس بايدن بعد إعلان النتائج في نهاية آذار الماضي والتي حملت مشروع تقاسم السلطة بين القوائم الفائزة لم تجد الأرضية التي تنمو فيها مما جعل بايدن والإدارة الأمريكية ينأون بأنفسهم عن طرح مبادرات جديدة غير قابلة للتطبيق وسط تمسك الكثيرين بآرائهم رغم إن السياسة كما يعرف الجميع هي فن الممكن .
فما الذي يحصل الآن ولماذا تحاول السفارة الأمريكية أن تضع نفسها بموقف المدافع عن قائمة بعينها ونقصد هنا القائمة العراقية ؟ رغم إن قيادات هذه القائمة وما أكثرهم يرفضون مبدأ (الكتلة البرلمانية الأكبر ) من جهة ومن جهة ثانية رفضوا مرارا منصب رئيس الجمهورية وبشكل علني ، وأخيرا رفضوا المشاركة في الحكومة القادمة . فلماذا تصر السفارة الأمريكية على التدخل في مفاوضات تشكيل هذه الحكومة ؟ هل أمريكا متخوفة من عواقب غياب القائمة العراقية ؟ أم تجدها تسعى لإيجاد توازنات بين الكتل ؟
الجواب الحقيقي يكمن بأن زعماء القائمة العراقية لم يستطيعوا إدارة ملف الحوارات مع الكتل الأخرى، بسبب تعدد مرجعياتهم من جهة، ومن جهة ثانية تشعب التيارات المنطوية في القائمة مما جعل صعوبة إيجاد قرار موحد يتفق عليه جميع أعضاء القائمة ، ولم يستطيعوا إيجاد قواسم مشتركة تجمعهم وهذه الكتل والتحالفات ، ومنبع فشل حوارات القائمة العراقية مع الآخرين هي تمسكها بالسقف الأعلى للمطالب دون أن تمنح نفسها مراجعة هذه المطالب وتركت الباب مفتوحا لتحالفات جديدة – قديمة بين التحالف الوطني والكردستاني للوصول لورقة عمل من شأنها كسر الجمود في العملية السياسية في البلد ، وبالفعل توصل التحالفان لصيغ مشتركة كثيرة ونقاط التقاء كبيرة كانت العامل الأساسي في إصدار بيانهما المشترك بالاعتذار عن المبادرة السعودية والاتجاه صوب الحلول العراقية المطروحة، خاصة ما يتعلق بورقة أو مبادرة مسعود بارزاني التي فتحت آفاقا كبيرة لبلورة رؤى سياسية من شأنها أن تخرج البلد من أزمته هذه .
لذا نجد السفارة الأمريكية تحاول أن تمارس دور المفاوض البديل عن القائمة العراقية ، وهذا التصرف مرفوض لأنه يمثل تدخلاً سافراً وعلنياً في الشأن العراقي، وأيضاً عدم السماح للمبادرات الوطنية العراقية بأن تأخذها مداها في النقاش والتطبيق بعيدا عن الضغوطات الخارجية ، خاصة أن شعب العراق وقادته كما يعرف الجميع يتحسسون جداً من تأثيرات الخارج مهما كان بمن فيهم أصدقاء العراق ومنهم الأمريكان .
إن هذا التصرف يضع مصداقية أمريكا بإنجاح مشروع الديمقراطية في العراق على المحك وإبرازها كداعمة لقائمة على حساب أغلبية برلمانية كبيرة جدا إذا ما جمعنا مقاعد التحالفين الوطني والكردستاني ، الشيء الآخر والذي لا يمكن تجاهله هو منصب رئيس الجمهورية الذي رفضته القائمة العراقية لعدم وجود صلاحيات كبيرة له بموجب الدستور العراقي، وبالتالي فإن قادة البلد لم يجدوا أفضل من جلال طالباني لتجديد ولايته، لما عرف عنه من وسطية واعتدال وحكمة من جهة، ومن جهة ثانية فإن القومية الكردية استحقاقها الوطني هذا المنصب السيادي دستوريا والمعنوي أخلاقيا لقومية عانت كثيراً شوفينية الأنظمة الاستبدادية لعقود طويلة.